الفصل الخامس

أصل الحكاية: الأفغان العرب

تمثل أفغانستان أكثر النماذج تعقيدًا فى مسألتى العلاقات الدولية والجيوستراتيجيا. فهذه الدولة، شأنها فى ذلك شأن جل الدول التى أخرجت اصطناعيـًا إلى النور، نشأت وتطورت من إمارة كابول إلى دولة مترامية الأطراف، بغية لعب دور الدولة العازلة ما بين إمبراطورتى روسيا وبريطانيا.. فلا سكان البلاد ولا عشائرها كانت مقررة لمصيرها أو لدورها أو لتفاصيل كيانها، وما الحدود التى ثبتت ما بين عامى ١٨٨٥ و١٩٠٨ إلا قدرًا أرادته الدول العظمى، بناء على حسابات جيوستراتيجية تفرضها حقائق العصر وتوازن قواه.

ولئن لعبت أفغانستان فى بداية هذا القرن وظيفة «العزل» ما بين الأضداد، فإن الولايات ارتاحت إبّان الحرب الباردة للوظيفة الأفغانية، ذلك أن واشنطن جعلت من باكستان مربط خيلها فى مواجهة الاتحاد السوفياتى، ونظرت بعين راضية إلى فضاء استراتيجى شاسع (تمثله أفغانستان) يفصل ميدانيـًا ما بين مصالحها فى الشرق وحدود عدوها الأول.. غير أن الانقلاب الشيوعى فى أفغانستان (١٩٧٨) متبوعًا بغزو سوفياتى مباشر للبلاد (١٩٧٩) نزع عن أفغانستان الصفة الحيادية العازلة، وأوقع البلاد فى فلك الجبار السوفياتى. وقد غرقت موسكو فى الوحول الأفغانية (مثلما غرقت قبلها واشنطن فى المستنقعات الفيتنامية) حتى أعلن جورباتشوف فى فبراير ١٩٨٨ عن عزم بلاده الانسحاب من أفغانستان، ليتم ذلك فعلاً بعد عام على ذلك.

ترك السوفيات أفغانستان، غير أن أموراً كثيرة كانت قد تبدلت خلال سنوات الحرب (١٩٧٨ ـ ١٩٨٩)، وقال المراقبون يومها: إن البلاد عادت إلى واقعها التقليدى العشائرى، وما يرافق ذلك من صراعات اثنية مفتوحة، مهملين حقيقة أن البلاد كانت تعيش فى ظل حقبة سياسية مستقرة إبّان العهد الملكى ما بين ١٨٨١ و ١٩٧٨.. على أن الحرب قلبت الفسيفساء الاجتماعى رأسًا على عقب؛ فلم تعد قيادة البلاد حكرا على البشتون أو على النخب الناطقة بالفارسية وحدها، بل استعادت كل التشكيلات الأثنية فضاءاتها العسكرية والجغرافية والاقتصادية والسياسية، مستندة إلى شبكة من المراجع والمصالح والدول الإقليمية، التى تقدم القاعدة الأثنية وعاءً شرعيًّا لوجودها.

بيد أن حساسية الموقف تكمن فى أن الوجود الأفغانى كدولة ارتبطت دائمًا بالوظيفة، فمن دولة محايدة «عازلة»، انزلق الأمر بأفغانستان لأن تقع تارة فى الحضن السوفياتى، وتارة أخرى فى الفلك الأميركى. وعند غياب الوظيفة بعد انسحاب وانهيار الاتحاد السوفياتى، وبعد أن تعالت التشكيلات الداخلية على رسامى الخرائط الخارجيين، وبعد أن فاضت الطموحات الأثنية لتتجاوز الحدود المرسومة (اصطناعيًّا)، بات من الممكن اللعب بقدسية الحدود، وجعلها عرضة لكل السيناريوهات المقبلة (أو لم يربط بعض الخبراء كيان وديمومة لبنان مثلاً بوظيفته؟).

وتسليط المجهر على الحالة الأفغانية، قد يكشف مدى انزلاق بلدان المنطقة كافة فى هذا الفوران الأثنى. فما أفرزته أفغانستان من ثمار عشائرية، تصاحب مع بروز دول آسيا الوسطى المتأسسة على اللون الأثنى كدستور شرعى لكينونتها؛ فأوزبكستان تعدّ نفسها «بلد الأوزبكيين»، وتركمانستان تمنح جنسيتها بلا حرج إلى جميع التركمان، فى حين ترتفع فى طاجيكستان تيارات قومية تنادى بـ «طاجيكستان الكبرى»، وربما خشية هذه الأخيرة من طموحات أوزبكستان هو ما يفسر هذا الإجماع شبه الكامل، سواء لدى السلطة أو المعارضة (حتى الإسلامية)، على ضرورة الحفاظ على الوجود العسكرى الروسى فى البلاد.

إن روسيا من جهتها أثبتت فى مناسبات متعددة عجزها عن ممارسة نفوذ ما على الساحة الأفغانية، كما أن اجتياح الطالبان (الباشتون السنة) للبلاد، قلص من حظوظ نفوذ إيرانى، يتعدى ذلك داخل الطائفة الشيعية المتجمعة فى حزب الوحدة. ولم يبق فى الميدان إلا باكستان. . فإسلام آباد تسعى إلى التحكم بشكل كامل، متسترة بالطالبان، فى جميع أمور الحكم فى البلاد. فمن جهة تعمل باكستان على إثراء عمقها الاستراتيجى تجاه الهند، ومن جهة أخرى تنشط لشق ممر يفتح لها أسواق آسيا الوسطى فى ظل المقاطعة التى تفرضها واشنطن على إيران.

وقد يكون المثل الأفغانى خير دليل على أن النظام الدولى الجديد عاجز عن السيطرة على توازن وتطور العلاقات الإقليمية الدولية. فإذا كانت المنطقة الآسيوية عامة هى حالة تتمرد على قواعد العولمة الأميركية، فإن أفغانستان فى فسيفساء صراعها الداخلى، وفى أحجية وتعقد مصالح البلاد المحيط بها، تكشف عسر الخروج بنظرية متكاملة تحدد وتفسر طبيعة التجمعات والتحالفات الدولية المقبلة. لقد نجحت الولايات المتحدة فى صناعة معارضة أفغانية تخدم مراميها، لكنها فشلت فى التحكم بوتائر النمو لرضيعها، بعد أن خرج من قمقمه متعملقًا على وظيفته دون هوادة ولا حدود.

*** شهادة جمال الدين الأفغانى:**

لم يعرف عن الشيخ الدين الأفغانى أنه ألف كتبًا، ورسالته «فى الرد على الدهريين»، كانت فى حقيقتها ردًّا على استفسار من أحد تلاميده، حول بعض مبادئ اعتنقها الدهريون «الطبيعيون» فى الهند، كتبها بالفارسية، ثم ترجمها الشيخ محمد عبده إلى العربية.

وكان المنهج الذى اعتمده الأفغانى، هو أن يلقى أفكاره، ويطرحها على زملائه وتلاميذه، ويطلب منهم نشرها إما مكتوبة أو شفاهة، وكثير منهم. . مثل: الشيخ محمد عبده، دَوَّن هذه الأفكار منسوبة إلى صاحبها. ولهذا ربما كان كتاب «تتمة البيان فى تاريخ الأفغان» أول مؤلفات الأفغانى وآخرها، وهو طبع

للمرة الأولى على نفقة السيد «على يوسف الكريدلى» صاحب ومحرر «العلم العثمانى» فى مصر، فى العالم ١٣١٨ هـ (١٩٠١م)، فى مطبعة الموسوعات فى باب الخلق فى القاهرة. والكتاب يهديه ناشره الكريدلى إلى «فخامة الأمير الجليل صاحب المجد الأثيل، الأمير عبد الرحمن خان أمير أفغانستان، أدام الله وجوده وأكمد عدوه وحسوده»، مذيّلاً كلمته التى تمتلئ بعبارات الثناء والأمل فى أن يحظى الكتاب برضا الأمير واستحسانه «لأن من تمسك بأذيال الأمراء، شاد وساد ونفقت بضاعته من الكساد»، بتوقيعه: «عبدك الخاضع على يوسف الكريدلى»، ونشر الكريدلى كتاب الأفغانى بعد وفاته بأربع سنوات.

أما دوافع كتابة الأفغانى لكتاب يشير فيه إلى فضائل الأفغان وشجاعتهم، فلكى يبين مسلكهم فى مقاومة المستعمر ورد الغاصب «واختيار الموت الفاضل على الحياة الدنيئة تحت سطوة أجنبيين، وإن اقترنت برغد العيش وطيب المطعم والمشرب، داعيًا أمم الإسلام جميعها أن تحذو حذو الأفغان».

يتضمن الكتاب فصولاً عدة، عن أصل الأفغان ونسبهم وبدء سلطانهم وعادات ومذاهب الملل والأعراق الساكنة فى إقليم أفغانستان، ثم خاتمة عن الصناعات والزراعات والعمارة التى يشتهر بها أهل هذا الإقليم. . أما عن التسمية فيقول الأفغانى: إن الفارسيين يسمونهم بأفغان، ويعللون ذلك بأنهم حين أسرهم «بخت نصر» كان لهم أنين وحنين، والأنين يسمى بالفارسية «أفغان»، وقيل: إن أفغان اسم لحفيد «شاؤول»، وهو جد الأفغانيين وسموا باسم جدهم. ويطلق عوام الفرس عليهم اسم «أوغان»، والهنود يسمونهم «بتان»، وبعض قبائل الأفغان المقيمين فى قندهار وقزن يسمون أنفسهم «بشتو» و«بشتان». وبعضهم، كساكنى خوست وكورم باجور، يسمون أنفسهم «بغتو» و«بغتان». ويضيف الأفغانى:

«ومن يدقق النظر فى تقارب هذه الألفاظ يعلم أنها من أصل واحد، وأن لفظ أفغان وأوغان وبتان، محرف عن بغتان وبشتان، وهى قرية من قرى

نيسابور، أو يكونان مأخوذين من بشت اسم إحدى مدن خراسان، والواو فى بشتو وبغتو للدلالة على النسبة كالياء فى لغة العرب، وحذفت مع الجمع «تخفيفًا»، ويحتمل أن يكون مأخوذين من «بشيت» اسم قرية من قرى فلسطين، على احتمال كونهم من بنى إسرائيل».

ومن التسمية، ينتقل الأفغانى إلى النسب، ويرى أن «أرباب التواريخ» اختلفوا فى أصل النسب، فمنهم من رأى أنهم من طائفة الخرز الذين سكنوا سواحل «كاستبان»، وكانوا يغيرون على إيران وينهبون ممالكها، وقيل: إنهم من الآشوريين الكلدانيين، ودلل هؤلاء ذلك، بوجود ألفاظ كلدانية فى اللغة الأفغانية.. وقيل: إنهم من نسل الأقباط المصريين، الذين فتح بهم سوزستريس بلاد الهند، وقيل: إنهم من أسباط بنى إسرائيل، الذين تكاثر عددهم «فتسلطوا على تلك الجهات»، وكان بينهم وبين يهود البلاد العربية مراسلات. ولما دخل يهود العرب فى الإسلام، بعثوا برجل منهم يسمى خالدًا إلى بلاد الأفغان، يدعوهم إلى الدخول فى دين الإسلام، فأرسل الأفغان جماعة من أمرائهم، كان من بينهم رجل يسمى قيس، من أسباط بنى إسرائيل، والتقى هؤلاء الأمراء بالرسول ﷺ، وخص الرسول قيسًا بعنايته وسمّاه عبد الرشيد، ولقبه بالأمير، وقال الرسول ـ والكلام هنا للأفغانى ـ إنه يستحق هذا اللقب لأنه من نسل سلاطين بنى إسرائيل، وصحب هؤلاء الرسول فى فتح مكة، وعاد قيس إلى بلاده مصحوبًا برفقائه وجماعة من أهل المدينة، لتأييده فى نشر الإسلام فى خراسان، ونجح فى مهمته، ودخل أتباعه جميعًا فى الإسلام، وتوفى فى سنة ٤٠ من الهجرة عن سبع وثمانية سنة، مخلفًا ثلاثة أولاد من الذكور.

لكن الأفغانى يستدرك قائلاً: «إلا أنه لا يوجد أدنى مشابهة بين لسان بشتو، وهو لسان الأفغانيين، وبين اللسان العبرى».. وينتهى بنا الأفغانى، بعد هذه السياحة فيما قيل عن أصل الأفغان، إلى ما يرجحه هو شخصيًّا، يقول: «والحق أن هذه الأمة من أصل إيرانى، وأن لسانها مأخوذ من لسان (زاندواستا)

وهو اللسان الفارسى القديم، وله مشابهة تامة بالفارسية المستعملة الآن، وأن متأخرى المؤرخين يؤيدون هذا الرأى».

وإذا كانت مقدمة الكتاب التى سطرها الأفغانى توحى بأننا مقبلون على صفحات من المديح المنحاز إلى الشعب الأفغانى، غير المبرر أحيانًا، يأتى الفصل الخاص بأخلاق وعادات الشعب الأفغانى بالنقيض تمامًا، ربما إلى حد الصدمة، خصوصًا، وأن الذى يتعرض للكتابة عن هذا الشعب واحد من أبناء جلدتهم.

يقول الأفغانى: «الخلق الغالب فى هذا المجلس هو الحقد والضغينة والتشوق للانتقام واقتحام المحاربات والتهور فى المخاصمات والمنازعات لأدنى الأسباب، وقلما يوجد بينهم البشوش، وخشونة لغتهم وغلظ صوتهم يدلان على الفظاظة وغلظ الطباع، ولهم ميل عظيم للسلب والنهب وشن الغارات وإثارة الفتن».. إلى جانب كل هذه الموبقات التى يلصقها الأفغانى بقومه، يحدثنا عن ميزة وحيدة، هى طبيعتهم العسكرية التى حملتهم إلى النظام والإقدام والميل إلى النزال رفضًا للخنوع والمهانة.. ويدلل الأفغانى على حسن طاعتهم لقادتهم فى الحروب، بأنهم كانوا إذا غزوا بلدًا، وأمرهم أمراؤهم بعدم التعرض لأهاليها، لايقع منهم شىء تجاه الأهالى، «حتى لو مرت عليهم النساء مكللات بأكاليل الذهب لا يلتفتون إليهن». ويروى الأفغانى فى الكتاب بعض الحوادث «تأكيدًا» لما ذهب إليه فى هذا الصدد.

والأفغان عمومًا كما يذهب الأفغانى، ميّالون إلى الخشونة والتقشف، حتى الذين استوطنوا منهم المدن، «لم يأخذوا جانب الترف والرفاهة، ويقنعون من اللذات باليسير؛ حتى أنهم يأكلون الضأن بجلده».. ويعيب الأفغانى عليهم عدم اهتمامهم بالنظافة إجمالاً فى سلوكهم: «هم لا يتناولون الأطعمة بالملاعق، ولا يضعون أوانى الطعام على الخوان، بل يأكلون على الأرض بأيديهم، وليس لهم عناية بتنطيف ألبستهم وأبدانهم، ولا يهتمون بنظافة مساكنهم وحجراتهم وتطهير مدنهم من الأوساخ.. وأغلب الجبليين وأهل القرى منهم، إذا أكل

لا يغسل يديه بل يمسحهما فى لحيته أو مداسه، وبعض منهم إذا لبس لباسًا جديدًا يلطخ بعضه بالسمن، إظهارًا لتأصله فى الغنى وعدم مبالاته بالجديد!.. ثم يحدثنا الأفغانى عن أزياء الرجال والسيدات فى بلاده، مميزًا بين أزياء أهل القرى وأهل المدن. ثم يفرد صفحات للمهن التى يمارسونها.. فالجبليون أو أهل البادية من الأفغان يعملون برعى المواشى والأغنام، وقليل من الزراعة، باستثناء قبيلة «لوهاتى» التى عملت بالتجارة. أما سكان المدن والقرى فيشتغلون بالزراعة «وقلما يوجد فيهم أرباب صناعة كالحدادة والنجارة، إلا أهالى قندهار وغالب تجارهم من طلاب العلم».. ونساء الأفغان الساكنات فى المدن، يقول الأفغانى: «يسترن وجوههن بخلاف نساء القرى والبوادى فإنهن مكشوفات الوجوه ويختلطن مع الرجال».

أما مذهب الأفغان الغالب فهو سنى «لا يتساهلون، رجالاً ونساء بدويين وحضريين فى الصلاة والصوم، سوى طائفة نورى».. ويذكر الأفغانى، أن الأفغان مع شدة تعصبهم للدين والمذهب والجنس لا يعارضون غيرهم فى حقوقهم، ولا يمنعون غيرهم عن إقامة شعائرهم، أو نيل المراتب العليا فى حكومتهم، «وكل أفغانى يزعم أنه أشرف الناس لكونه أفغانيًّا ولو كان فقيرًا، وأنه لا يوجد الإيمان الكامل والإسلام الخالص إلا فى جنس الأفغان والعرب».

وإذا كان الأفغان يحمون الملتجئ بدمائهم وأموالهم كما يقول الأفغانى، فإنه يذكر بعد ذلك مباشرة، أن القتال بين القبائل والعائلات لا ينقطع.. «وقد وقع كثيرًا أن قتل الابن أباه، وقتل الأخ أخاه، ولا ينعقد الصلح بين القبيلتين المتحاربتين إلا بالمصاهرة».

ويذكر الأفغانى فى بحثه أن للعلماء فى أفغانستان شأنًا عظيمًا، وسلطة روحية تامة ونفوذًا كبيرًا بين الأهالى «بحيث يخشاهم الكبراء والعظماء والأمراء، حيث إن قلوب العوام فى قبضتهم، ولهم أن يثيروا الشعب على أى أمير أو كبير متى شاءوا».

* «طالبان».. أفغانستان الحديثة:

بعد المعارضة الشرسة التى جوبهت بها «الطالبان»، إثر احتلال مقاتليها العاصمة كابول فى ٢٦ سبتمبر ١٩٩٦، تمكن هؤلاء من دحر تحالف المعارضة واحتلال قرى جبل سيراج، مقر القائد أحمد شاه مسعود وجلباهار على مداخل وادى البانشير، مسجلين انتصارًا حاسمًا جديدًا. ولا ريب أن ظهور الطالبان فى أفغانستان، وقدرتهم على تحقيق الانتصارات العسكرية والتوسع والانتشار يعودان إلى عوامل داخلية خاصة بالمجتمع الأفغانى. ومن أبرز هذه العوامل فقدان الثقة بالحكومة، والقيادات العسكرية المنبثقة من حركات المقاومة ضد القوات السوفياتية المحتلة، وتقبل عدد كبير من المواطنين فكرة التغيير بعد سنوات من الحروب الأهلية، التى دمرت البلد وقضت أو شردت مئات الآلاف من السكان. ولكن تقدم الطالبان السريع واحتلالهم كابول، لم يكن ليتحقق لولا مساندة خارجية قوية من قبل المخابرات الباكستانية ومباركة الولايات المتحدة المسبقة. ويصب موقف الولايات المتحدة ـ بحسب بعض المراقبين ـ فى إطار مشروع تصدير الهيدروكاربون من آسيا الوسطى مرورا بأفغانستان وباكستان، على حساب نفوذ إيران وروسيا.

وتعدّ أفغانستان الحديثة خليطًا من الإثنيات والأعراق والطوائف المختلفة. والباشتون أهم هذه القوميات؛ إذ يؤلفون ٤٠ فى المئة من السكان، ويشكل الطاجكستانيون ٢٠ فى المئة، فى حين تبلغ نسبة «الهزارا» (شيعة) ١٥ فى المئة والأوزبكستانيين ٩ فى المئة. هذا بالإضافة إلى البلوش فى الجنوب، والإسماعيليين فى الشمال الشرقى، والنورستان فى الشرق، والتركمان فى الشمال الغربى.

وكانت الحرب ضد السوفيات (١٩٧٩ ـ ١٩٨٨) التى دارت رحاها فى المناطق الشمالية على الأخص، آلت إلى تدنى نفوذ الباشتون التاريخى وتشرذمهم السياسى، فى حين انضوت الأعراق الثلاثة الكبرى، كلٌّ وراء حزب متجانس

نسبيًـا. فانضم الهزارا الشيعة إلى حزب الوحدة، وانخرط الفرس أو «الطاجيك» فى «الجماعات الإسلامية»، ووقف الأوزبيك وراء الجنرال رشيد دوستم. وفى إبريل ١٩٩٢ استولى تحالف الطاجيك والأوزبيك، بقيادة أحمد شاه مسعود على مدينة كابول. على أن النزاعات الدموية بين مختلف الفصائل المقاتلة وتردى الأوضاع الداخلية، سمحت للطالبان الباشتون الذين يتمتعون بشرعية مزدوجة، دينية وعرقية، بالثأر وباحتلال «الحزام» الباشتونى، أى الأقاليم التقليدية الواقعة تحت هيمنة هذه الإثنية فى الجنوب.

بالإضافة إلى هذا، عُدّ بروز الطالبان بمثابة رد على استنفاد النموذج السياسى الإسلامى للحكم، الذى مثله أحمد شاه مسعود وقلب الدين حكمتيار زعيم الحزب الإسلامى. ورغم اكتسائه صبغة حديثة وأيديولوجية، فإنه فقد نفوذه بسبب النزاعات بين الزمر المتنافسة وبسبب عجزه عن التعاطى مع المجتمع الأفغانى. وهذا ما دعا المهندسين الإسلاميين إلى التخلى عن مواقعهم للملا التقليديين، الذى ينادون بتطبيق الشريعة الإسلامية، وإبعاد النساء عن الساحة السياسية.

وتأتى كوادر الطالبان من المدارس الواقعة فى المناطق الزراعية فى جنوب أفغانستان؛ حيث موطن قبائل الباشتون من آل دورانى وآل جيلزاى، وكذلك من طلاب الدين القادمين من مخيمات اللاجئين الأفغانيين فى بيشاور. وينتمى الطالبان حصرًا إلى الباشتون، الذين هيمنوا تاريخيًـا على الحياة السياسية فى أفغانستان (باستثناء فترة قصيرة استولى فيها باتشيى ساقاو الطاجكستانى على كابول عام ١٩٢٨، وانتهت بإعدامه على يد القبائل التى دعمت الملك نادر خان). وقد ضمت المدارس الدينية مختلف الشرائح الاجتماعية والقبائلية، بغض النظر عن انتماءات الطلاب العائلية والعشائرية. وسمحت هذه التعددية المدرسية بتوفير الأطر اللازمة لتوحيد العشائر وخاصة خلال الأزمات، ونالت حركة الطالبان دعم ورعاية حزب «جامعة علماء الإسلام»، وهو حزب سنى باكستانى، قريب من رئيسة الوزراء السابقة بينظير بوتو.

وعلى الرغم من تدنى نفوذهم خلال فترة الاحتلال السوفياتى، بقى الباشتون فى السلطة حتى خروج القوات الروسية عام ١٩٨٩. وعلى الأثر شكلت جبهة معادية لهم، مؤلفة أساسًا من الطاجيكستانيين وعلى رأسهم برهان الدين ربانى وأحمد شاه مسعود؛ ولذا تعدّ الانتصارات الأخيرة للطالبان بمثابة انتقام باشتونى واستعادة سيطرتهم ونفوذهم على أفغانستان. وبينما تمتع الطالبان بدعم باكستان والولايات المتحدة، حافظت إيران وروسيا على علاقات جيدة مع الحكومة السابقة.

ولكن بالعودة إلى الوراء ومنذ ٢٧ إبريل ١٩٧٨ حين قام الانقلاب العسكرى الذى قاده حزب الشعب الديمقراطى الأفغانى، عاش البلد فترة من الاضطرابات الداخلية، لم تتخللها إلا فترات بسيطة من الهدوء. فقد وضع هذا الحزب المنتمى إلى الأيديولوجية الشيوعية حدًا لرئاسة الأمير داوود. وكان هذا الأخير قد تمكن - بالاستناد إلى قبائل الباشتون - من قلب النظام الملكى، وخلع قريبه وابن عمه الملك زاهر شاه فى يوليو ١٩٧٣، وبعد أسبوع على اغتيال زعيمه «مير أكبر خيبر»، استولى حزب الشعب الديمقراطى على السلطة، مستندًا إلى دعم الضباط الشيوعيين الموالين لموسكو، والذين تلقوا تدريبهم فى روسيا. وأصبح زعيمه الجديد محمد طراقى رئيسًا لـ «الجمهورية الديمقراطية لأفغانستان». ولكن الخلافات بين التيارين الرئيسيين لحزب الشعب، زعزعت نظام الحكم الجديد منذ قيامه حتى سقوطه فى إبريل ١٩٩٢؛ فقد انقسم حزب الشعب فصيلين: حزب خلق المعتدل البراجماتى بزعامة نور طراقى، وحزب برشم (العلم) اليسارى الأصولى بزعامة ببراك كرمل، نائب الرئيس. ولكن هذا الأخير، أبعد عن ساحة السياسة الأفغانية وأرسل ممثلاً لبلاده فى براغ، فى حين عمد الزعماء الأفغان إلى إقامة نظام شيوعى وتوثيق العلاقات مع موسكو على صعيد التعاون الاقتصادى والعسكرى.

غير أن هذا الموقف الموالى لروسيا أدى - فى نهاية الأمر - إلى القضاء على نظام الحكم فى كابول.. فروسيا، ومنذ عهد القياصرة، عُدّت عدوًا قوميًّا للأفغانيين، الذين حافظوا على العداء للسوفيات فى ما بعد. وفى سبتمبر ١٩٧٨

حدثت المواجهات بين الحكومة الجديدة والإخوان المسلمين على أبواب كابول، فيما كانت معارك عنيفة تدور فى أقاليم كانار وباختيا وهيرات بين القوات النظامية وحركات المقاومة الإسلامية ومنها الحزب الإسلامى والجماعات الإسلامية ممن تعهدوا - خلال مؤتمر صحافى فى إسلام آباد فى ١٢ مارس ١٩٧٩ - بإسقاط نظام طراقى «المعادى للدين»، وإقامة «حكومة تستند إلى القرآن والسنة». وفى أغسطس، تمكن الحزب الإسلامى من إنشاء «حكومة إسلامية» فى إقليم رمزات «المحرر». وتتابعت الأحداث والمواجهات دافعة القوات السوفياتية إلى الاشتراك فى المعارك ضد المتمردين، وأرسلت موسكو، منذ نهاية ١٩٧٩ خمسة آلاف مستشار عسكرى لمساعدة القوات الأفغانية. ولكن الأوضاع تدهورت إثر ثورة القصر التى وقعت فى ١٦ ديسمبر ١٩٧٩، والتى أدت إلى مقتل طراقى على يد رئيس الوزراء حفيظ الله أمين باسم إقامة «نظام اشتراكى أفضل»!، وأثار هذا الانقلاب استياء موسكو التى كانت استقبلت طراقى قبلها بأيام بحفاوة بالغة. وسارع بريجنيف إلى الإمساك بزمام الأمور، وإرسال القوات السوفياتية ابتداء من ٢٤ من الشهر نفسه إلى أفغانستان، بحيث وصل إلى مطار كابول خمسون ألف جندى سوفياتى خلال أيام معدودة. ومع القوات السوفياتية، عاد بابراك كرمل إلى كابول، وأعدم أمين فى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩، وكانت موسكو تراهن على قدرة كرمل على القضاء على المقاومة الإسلامية. ولكن الفخ الأفغانى بدأ ينطبق على الاتحاد السوفياتى الذى قارنه بعض الساسة بالفخ الفيتنامى الذى وقع فيه الأميركيون. ولم تنته مغامرة السوفيات فى أفغانستان إلا برحيل الجنود السوفيات الـ ١١٥,٠٠٠، بعد عشر سنوات من حرب دامية وباهظة الكلفة.

وكثرت المراهنات على سقوط كابول بعد رحيل الجنود السوفيات، ولكن نظام الرئيس نجيب الله الموالى للروس (الذى خلف كرمل بعد استقالة هذا الأخير «لأسباب صحية» عقب فشله فى تحقيق برنامج المصالحة الوطنية عام ١٩٨٦) تمكن من الصمود ثلاث سنوات، قبل أن يسقط تحت ضربات الإسلاميين. وقد أسهمت الخلافات الدامية بين مختلف فصائل المقاومة فى منح نظام نجيب الله

هذه المهلة الطويلة. وما إن دخل المجاهدون العاصمة كابول عام ١٩٩٢، حتى اندلعت الحروب بين المنتصرين، وأدت إلى تدمير ما تبقى من العاصمة. ولم تنل سلطة الرئيس ربانى اعترافًا جماعيًـا، فى الوقت الذى استمرت فصائل مسعود وحكمتيار ودوستم بالتقاتل، ثم بدأت وواصلت قوات الطالبان مسيرتها نحو العاصمة كابول، ولم تنفع المصالحة الأخيرة التى جرت فى شهر مايو ١٩٩٦، وعجزت عن صد طلاب الدين ومنعهم من دخول كابول فى ٢٧ سبتمبر بهدوء، «كما دخل الخمير الحمر إلى بنوم بنه» وفق تعبير أحد الناطقين باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

*** الدور الباكستانى:**

فى كتاب «تاريخ الحرب السرية فى أفغانستان» الذى نشره عام ١٩٩٢، يروى المسئول السابق عن الملف الأفغانى فى المخابرات الباكستانية، الجنرال محمد يوسف قصة «حربه» الأفغانية، ويصرح «أن الإشارة إلى قيام المخابرات الباكستانية بتدريب المجاهدين وتنظيم عملياتهم العسكرية ومرافقتهم إلى أفغانستان كان يعتبر من المحرمات، إلا أن سقوط العاصمة كابول، اعتبر انتصارا عسكريا لباكستان نفسها».. وخلال سنوات الحرب ضد السوفيات، كانت باكستان تقدم الدعم والمساعدة لحليفها زعيم الحزب الإسلامى حكمتيار. ولكن هذا الأخير عجز - رغم العدة والعتاد الحديث الذى حصل عليه من جاره القوى - عن فرض انتصار حاسم على الأرض، وبسط هيمنته على بقية الأطراف المقاومة للروس. وتميزت مواقفه وتكتيكه الحربى بالتردد وباستراتيجية تتراوح ما بين التحالف مع عدوه مسعود، وبين محاربته، ومن ثمّ العودة إلى التحالف معه تباعًا.

وابتداء من ١٩٩٣، بدأت المخابرات الباكستانية البحث عن حليف جديد؛ نظرًا لإدراك الولايات المتحدة متأخرة أن الشبكات الإسلامية السنية التى أسهمت فى إنشائها وتدعيمها للوقوف فى وجه السوفيات، انقلبت ضدها، ولاسيما عندما دعمت العراق إبّان حرب الخليج. وكانت هذه الشبكات تستند إلى الجماعات

الإسلامية الباكستانية وحكمتيار، وكذلك بعض المنظمات غير الحكومية المتمركزة فى بيشاور فى باكستان. ويعتقد بعض المراقبين أن الاعتداءات المناوئة للولايات المتحدة عام ١٩٩٢ ارتكبها بعض أفراد الشبكة، وأنه لم تكن لإيران أية علاقة مباشرة بها، ولاسيما الاعتداء على المركز التجارى الأميركى فى نيويورك عام ١٩٩٢.

هنا تتلخص ضربة المعلم الباكستانية فى نجاح وزير الداخلية فى حكومة بوتو السابقة، «ناصر الله بابار»، بإيجاد حل آخر باشتونى أصولى لا يفرض على إسلام آباد تعديل توجهها الاستراتيجى: الطالبان. وقد قامت دوائر المخابرات السرية الباكستانية، بالإضافة إلى «جماعة علماء الإسلام» بتعبئة وتدريب وإرشاد وإمداد الطالبان بالعدة والعتاد.. وبالفعل، يعدّ «ناصر الله بابار» المحرك الرئيسى لهذه الحرب. فقد استطاع هذا الجنرال السابق والحاكم السابق لمناطق الشمال الشرقى العشائرية فى باكستان، تنظيم إعادة غزو أفغانستان بواسطة طلاب الدين الباشتون، الذين ظهروا على الساحة الأفغانية بشكل مفاجئ عام ١٩٩٣. وقد أكد بابار فى أوائل فبراير ١٩٩٧ «أن مشاريع أنابيب الغاز تتقدم كثيرًا، وهى ممولة وجاهزة للتنفيذ، ولكن المصارف لا زالت تطلب بعض الضمانات». وأضاف: «سترون أنه سيتم الاعتراف بحكومة الطالبان. ما هى إلا مسألة وقت ليس إلا». وقد بدأت عملية استقطاب طلاب المدارس القرآنية فى مخيمات للاجئين فى بيشاور. واتصفت مسيرة الطالبان ـ مسلحين بالقرآن والبنادق، نحو كابول ـ بالسهولة نسبيًّا، باستثناء هجومهم الأول عليها فى فبراير ومارس ١٩٩٥. وقد سهل تقدم «طلاب الدين» هؤلاء، تردى الأوضاع الداخلية إثر الحروب والنزاعات العنيفة بين مختلف الفصائل المعادية لهم من حكمتيار إلى دوستم وربانى ومسعود، بالإضافة إلى توق الشعب الأفغانى الذى أنهكته سنوات الحرب الطويلة إلى الهدوء والسلام.

ولم تكن مدارس الطالبان الدينية كافية لمد القوات العسكرية الطالبانية بالمعدات اللوجستية والعتاد الحربى الحديث الضرورى لخوض المعارك وخاصة لإحراز

النصر. ولا ريب أن المدرعات والطيران ووسائل الاتصالات الناجعة التى وضعت تحت تصرفهم أتت من باكستان، ولم تنبثق من المدارس القرآنية. ففى ١٩٩٥، تمكن الطالبان من اعتراض طائرة الشحن السوفياتية المحلقة فى أجواء قندهار، ويفترض هذا الأمر وجود جهاز رادار لتغطية الأجواء ولتحديد وجود الطائرات، ومن المعلوم أن باكستان وحدها تمتلك مثل هذه الأجهزة فى المنطقة.

وتشكل «مدارس» الطالبان فروعًا لشبكة أكثر تعقيدًا واتساعًا مركزها باكستان، وترتبط بحركة آل «ديوبانديس» الأصولية الإصلاحية وفرعها السياسى «جماعة علماء الإسلام» المتحالف مع حزب الشعب الباكستانى، وقد نجم هذا التحالف الغريب عن عداء «جامعة علماء الإسلام» لحزب «الجماعات الإسلامية» الإسلامى الراديكالى، الذى كان حليفاً قديماً للجنرال ضياء الحق. وكانت «الجماعات الإسلامية» ساندت لسنوات طويلة خلت «الحزب الإسلامى» الأفغانى التابع لقلب الدين حكمتيار المستفيد الرئيسى من المساعدات الباكستانية حتى ١٩٩٢.. ويهدف المسئولون الباكستانيون، عبر مساندتهم الطالبان، إلى إقامة نظام سياسى أفغانى تحت وصايتهم، ويستندون للتوصل إلى ذلك على التحالف الإثنى الباشتونى (فعدد لا بأس به من سكان المناطق الحدودية، وكذلك من الضباط الباكستانيين من الباشتون) والتحالف الطائفى.

وتسعى إسلام آباد إلى إقامة نظام حليف أو تابع على الحدود الباكستانية، من شأنه أن يكسبها عمقًا استراتيجيًا فى مواجهة الجار الهندى. فباكستان التى ولدت إثر تقسيم الإمبراطورية الهندية عام ١٩٤٧، تعانى من عقدة نقص تجاه الجار الهندى القوى، الذى تمكن من دحر قواتها المسلحة ثلاثة مرات متتالية. وقد سمح هذا التهديد الهندى بتعزيز قدرات الجيش الباكستانى، كما برر السياسة شبه الاستيطانية التى تمارسها إسلام آباد إزاء أفغانستان وتدخلها الدائم فى شئونها.. ومن جهة أخرى تعرف باكستان أن إقامة نظام حليف فى كابول سيسمح بتحقيق خرق اقتصادى مهمّ باتجاه آسيا الوسطى؛ فالمنطقة غنية بالغاز والنفط إلى جانب احتمال احتوائها على ثروات معدنية مختلفة. ولكنها لاتملك أى منفذ على

البحر، مما يحتم عليها سلوك طريق البر، والمرور بعدد من الدول التى تتنافس على الحصول على حق مرور هذه الثروات فى أراضيها، ومنها: روسيا وباكستان وإيران. وقد حققت إيران التى تحاول خلق محور يربط بحر قزوين بمياه الخليج، ثغرة فى هذا الاتجاه بفضل اتصال خطوط السكة الحديد من تركمانستان حتى بندر عباس.. وسمحت انتصارات الطالبان بإعادة فتح الطريق التى تصل تركمانستان بباكستان عبر أفغانستان، وهذا يعنى أن مشروع بناء خط أنابيب خاصة بالغاز والنفط تجتاز هذه المناطق، بات ممكنًا.

ويعتقد المراقبون أن الولايات المتحدة تلعب الورقة الباكستانية أملاً منها بدفع إسلام آباد إلى التخلى عن طموحاتها النووية. وعلى كل حال فالأميركيون يفضلون أن تفيد باكستان من الخرق الاقتصادى باتجاه آسيا الوسطى، بدلاً من أن يصب الأمر فى مصلحة عدوها الإيرانى. ويعدّ التعاون بين واشنطن وإسلام آباد قديمًا تمامًا كالتعاون الذى يربط تقليديًّا المخيم المنافس، أى الهند وروسيا. وقد سمح التحالف المذكور للأمريكيين بإنشاء نظام استماع خاص يسمح بمراقبة إيران ودول آسيا الوسطى عبر المحيط الهندى. واعتاد البلدان أن يلعبا اللعبة نفسها فى أفغانستان؛ فقد دعما طويلاً الحزب الإسلامى التابع لقلب الدين حكمتيار، قبل أن تكتشف الولايات المتحدة حصول الإرهابيين الذين نفذوا اعتداءات ضد مصالحها، على تدريبات عسكرية فى المخيمات التابعة لحكمتيار. وبعد التخلى عن هذا الأخير، ودخول الطالبان حلبة الصراع الدائر، ونجاحهم فى احتلال العاصمة كابول، بدأ الاميركيون بالتقرب منهم علنًا، كما عرضوا عليهم بدء مباحثات حول مواضيع «الإرهاب وحقوق الإنسان وتهريب المخدرات».

كذلك هدفت الأستراتيجية الأميركية إلى الحد من المطامح الروسية فى المنطقة، ومنعها من إعادة تكوين حيز جيوبوليتيكى خاص بها، فالروس يهيمنون، عبر الحكومات «الصديقة» على مناطق طاجكستان، وكازاكستان وكرخيزستان. ولكن الخرق الاقتصادى لصالح تركمانستان من شأنه أن يخلق تقاربًا بين هذه الجمهورية وإسلام آباد.

وفى هذا الصدد أثارت المعطيات الجيوبوليتيكية الجديدة خشية الكرملين؛ حيث دعا بوريس يلتسين دولة الاتحاد السوفيتى السابق إلى عقد مؤتمر قمة لبحث الأوضاع الإقليمية، وتخشى موسكو أن تفتح المنافذ الجديدة للجمهوريات السابقة إلى البحر بما يفك ارتباطها بموسكو ويحررها من هيمنتها. ويعدّ الروس أن المنطقة حيز خاص وحق مكتسب لروسيا، وأن مصالح هذه الأخيرة تصبح مهددة إذا ما طرأت معطيات جديدة، لا تأخذ هذه المصالح بعين الاعتبار. وتصب سياسة روسيا الحالية باتجاه الحفاظ على مناطق النفوذ القديمة، التى كانت تابعة للاتحاد السوفياتى، ويشكل أى خرق أو تراجع لهيمنتها هذه خسارة استراتيجية بالغة الأهمية. وبهذا الصدد تقلق الطاجكستان وروسيا فى الوقت الراهن أكثر من غيرهما على مصيرهما، وتخشى موسكو أن تصبح هذه الجمهورية أول ورقة تسقط من يدها فى المنطقة؛ فالنظام الشيوعى الجديد بقيادة «إمام على رحمانوف»، الذى يسيطر على هذه الجمهورية يجابه معارضة إسلامية شرسة، تنطلق تحديدًا من شمال أفغانستان. وكان الجنرال «ليبيد» (مرشح الرئاسة السابق ضد يلتسين ثم حليفه فى انتخابات الرئاسة السابقة، ثم سكرتيره للأمن القومى، ثم المعارض له بعد إقالة الأخير له من منصبه إثر صعود نجمه عقب مفاوضاته مع ثوار الشيشان) قد حذر الطالبان من أن روسيا «تعدّ الحدود الطاجكستانية بمثابة حدودها الخاصة».

*** إيران على الخط:**

شكل احتلال الطالبان لمدينة هيرات، فى ٥ سبتمبر ١٩٩٥، وهى المدينة التى تعدّ تاريخيًّا وجغرافيًّا قريبة من إيران، منعطفًا فى السياسة الإيرانية، فإيران كانت قد ساندت التحالف الحكومى للرئيس ربانى والزعيم الطاجيكى أحمد شاه مسعود. وفى أكتوبر ١٩٩٥، قامت القوات الحكومية بهجوم على هيرات انطلاقًا من الحدود الإيرانية، بعد حصولها على الضوء الأخضر من طهران. كذلك نظمت إيران جسرًا جويًّا بين مدينة مشهد (فى إيران) وبغرم (فى

أفغانستان)، وأقام الإيرانيون خمسة مخيمات للتدريب فى شرقى مشهد تحت إشراف إسماعيل خان، زعيم المقاومة السابق وعضو حزب الجماعات الإسلامية فى هيرات (وكان التجأ إلى مشهد بعد إبعاده على يد الطالبان)، ودفعت إيران حزب الوحدة الشيعى والجنرال الأوزبكى رشيد دوستم إلى عقد تحالف مع ربانى ومسعود.

ويعدّ الطالبان الباشتون أعداء للشيعة ولإيران التى تتهمهم بالعمالة لأميركا؛ فقد نالوا مساعدة «الشيطان الأكبر» الممثل بالولايات المتحدة وباكستان. وتعدّ إيران أن مشروع أنابيب الغاز، الذى يمر وفق المشروع الأميريكى ـ الباكستانى من تركمانستان إلى باكستان عبر هيرات فى أفغانستان، يتجنب إيران، ويسمح بخرق اقتصادى لآسيا الوسطى التى تحتوى على احتياطى مهمّ من الطاقة. وتعمد الصحافة الإيرانية إلى التشهير بالممارسات البدائية للطالبان وأيديولوجيتهم «الرجعية»، وينبثق هذا العداء من كون الإسلام على طريقة الطالبان، لا يتمحور حول فكر سياسى كما كان الحال بالنسبة إلى إسلاميى إيران؛ فهو يعدّ متطرفًا شديد المحافظة، ولا يمتنع عن إقامة تحالف مع الغرب. وبينما انبثقت الحكومة الإيرانية من إسلام ثورى مسيّس ومؤسس على الخطاب المعادى للإمبريالية (كان العمل الأول الذى قام به الطالبان، مهاجمة مركز الأمم المتحدة ـ الذى كان الرئيس نجيب الله التجأ إليه منذ ١٩٩٢ ـ وإعدامه، بالإضافة إلى أخيه «شهبور أحمد زاى». ولم يثر إعدام نجيب الله ردود فعل مهمة فى أفغانستان التى عانت الأمرين من عناصر «الخاد» (المخابرات السرية الأفغانية) التى أسسها نجيب الله.. شريحة واحدة ربما أسفت على نظامه، وهى المرأة الأفغانية التى حرّم عليها التعليم والعمل والخروج دون ارتداء البرقع، كذلك أرسى طلاب الدين نظام الشريعة الإسلامية على الطريقة السنية، وعمموا العقوبات الجسدية المباشرة بحق المجرمين واللصوص.

ويؤكد «الملا محمد عمر»، زعيم حركة الطالبان، فى مقابلة نشرتها مجلة

«بوليتيك انترناشيونال» (العدد ٧٤) أن «الإسلام يعارض السجن، فحبس الرجل يعنى حرمان عائلته من معيلها. بينما يشكل إصبعه أو ذراعه إيفاءً لدينه إلى المجتمع، ويسمح له بالعودة والعمل لإعالة عائلته. وأخيرًا، فهذه الطريقة تسمح للدولة بالحد من النفقات فى بناء السجون والاحتفاظ بالناس وإعالتهم».

ويثير الوضع الأفغانى قلق بعضهم ومعارضة بعضهم الآخر؛ فإيران وطاجكستان تهتمان بمصير الأعراق والطوائف الأفغانية التى تقيم علاقات جيدة معها كالشيعة الأفغان (الهازارا) والطاجيك وغيرهما. ومن المحتمل أن يدفع هذا الوضع إيران والجمهوريات المتضررة من النفوذ الباشتونى كطاجكستان واوزبكستان، إلى مساندة القوات المعارضة وتسليحها للوقوف فى وجه الزحف الطالبانى. بالمقابل، يتساءل بعض المراقبين ما إذا كان باستطاعة الولايات المتحدة تحمل التطرف الطالبانى؟!.. وتعرب روسيا والصين عن قلق متزايد إزاء تقدم الطالبان، فى الوقت الذى تشهد بعض مناطقهما الحدودية تزايدًا فى نشاط المجموعات الإسلامية المعارضة أو الانفصالية.

ويذهب الخبراء إلى أن هيمنة الطالبان على الجنوب والوسط الأفغانى من الممكن أن تكرس تقسيمًا عمليًّا لأفغانستان إلى كيانين مختلفين. وفى جميع الأحوال.. فإن هذا الوضع لابد وأن يخلق مشاكل عدة بالنسبة إلى باكستان، بسبب انتماء سكان الأقاليم الشمالية الغربية إلى الباشتون. وبالفعل بدأت الحدود بين البلدين بالاختفاء تدريجيًّا، وبدأت بعض قبائل الباشتون التابعة للدولتين بتشكيل إمارات مستقلة والانزلاق إلى الأصولية الدينية المتطرفة. هذا فى الوقت الذى تعانى فيه باكستان من النزاعات والعنف الداخلى، الذى تؤججه الرشوة والممارسات المافيوزية».

وقد أعلن عدد كبير من المسئولين الإيرانيين قلقهم من انتصارات الطالبان، وخشيتهم على مستقبل أفغانستان. وعدّ سقوط كابول خسارة لإيران وفشلاً لديبلوماسيتها، ولم يجد ضلوع إيران إلى جانب القوات الحكومية والجولات

الديبلوماسية لـ «على أكبر ولايتى» وزير الخارجية الإيرانى السابق بمنع تقدم الطالبان. هذا فى حين دفع موقف إيران المتدخل فى الشئون الأفغانية إلى اهتمام الأميركيين المتزايد بمصير أفغانستان، كما دفعهم إلى إعطاء الضوء الأخضر لباكستان لتعزيز مواقع الطالبان، ويدل هذا على أن العلاقات بين القوى الأجنبية تبقى حاسمة بالنسبة إلى مستقبل الحرب الأفغانية.

*** دور أمريكى جديد:**

بعد شهر من وصف وزيرة الخارجية الأميركية (مادلين أولبرايت) حكومة طالبان فى أفغانستان بأنها موضع ازدراء بسبب ممارساتها فى مجال حقوق الإنسان ومعاملة المرأة، وبعد أشهر فقط على إعلان وزارة الخارجية الأميركية ووكالة المخابرات المركزية «سى آى إى»، أن حركة طالبان مسئولة عن تصدير وتهريب كميات كبيرة من المخدرات إلى أوروبا والولايات المتحدة من أراضيها، وبعد بضعة أشهر من إغلاق سفارة أفغانستان فى واشنطن؛ لعدم رغبة الحكومة الأميركية فى الوقوف إلى جانب طالبان فى صراعها مع ممثل الحكومة الأفغانية السابقة فى العاصمة الأميركية «واشنطن».. فإنه يبدو أن صفقة تجارية تقدر قيمتها بمليارين ونصف المليار دولار قد فتحت أبواب الخارجية الأميركية أمام وفد من ممثلى حكومة طالبان. وأكثر من ذلك، تقول مصادر أفغانية: إن واشنطن باتت مستعدة للسعى للاعتراف بحكومة طالبان، وحشد التأييد الدولى لها؛ من أجل الحصول على اعتراف عالمى بها. ولكن كل ذلك بثمن، أو أثمان؟

ما الأسباب الكامنة وراء التغيير فى سياسة الولايات المتحدة؟

ما الثمن الذى تدفعه طالبان؟ وماذا وعدت واشنطن طالبان به؟

وهل تستطيع طالبان دفع الثمن الذى تطلبه واشنطن؟

وما دور إيران فى هذه العملية كلها؟ بدأت القصة، حسب مصادر أفغانية

وثيقة الاطلاع فى واشنطن بالزيارة، التى قام بها وفد رفيع المستوى يمثل عددًا من وزارات حكومة طالبان إلى الولايات المتحدة فى أوائل ديسمبر ١٩٩٧، عقد خلالها اجتماعات مع مسئولين رفيعى المستوى فى وزارة الخارجية الأميركية، من بينهم مسئولون فى مكتب مكافحة الإرهاب فى الوزارة. وأثارت هذه الاجتماعات التكهنات فى واشنطن بأن إدارة الرئيس كلينتون أصبحت على وشك الاعتراف بحكومة طالبان، التى تسيطر على ما يقرب من ٨٠ بالمائة من أراضى أفغانستان، على الرغم من أنها لا تتمتع سوى باعتراف دولتين فى العالم، هما: المملكة العربية السعودية وباكستان، وهى التى انطلقت الحركة من مخيمات اللاجئين الأفغان فيها أصلاً.

ولكن مصادر أفغانية فى واشنطن ذكرت أن زيارة الوفد الأفغانى، التى تصر واشنطن وحكومة طالبان على أن طابعها كان تجاريًّا بحتًا، تطرقت أيضًا إلى قضية خلافية بين واشنطن وحركة طالبان، تتعلق باعتراف واشنطن بتلك الحكومة. وهذه القضية هى تسليم المعارض السعودى أسامة بن لادن وعدد من الأفغان العرب، الذين تشتبه واشنطن فى أنهم نفذوا، أو خططوا، أو ساعدوا على تنفيذ عمليات ضد أميركيين أو مصالح أميركية فى العالم، كما كشفت هذه المصادر أن واشنطن تقدمت بطلبات أخرى، ولكنها «وعدت بتقديم مساعدات أخرى لحكومة طالبان».

رتب هذه الزيارة ممثلو شركة تدعى «أونوكال»، وهى شركة نفطية أميركية تتخذ من ولاية كاليفورنيا مقرًّا لها، وتأمل فى أن تفوز بعطاء لبناء خطى أنابيب غاز طبيعى ونفط من تركمنستان وجمهوريات آسيا الوسطى الأخرى إلى باكستان مرورًا بالأراضى التى تسيطر عليها حركة طالبان فى أفغانستان. وتطمح الشركة الأميركية أونوكال أيضًا فى أن تفوز بعطاء لبناء خط أنابيب نفطى، يصل بين حقول النفط فى جمهوريات آسيا الوسطى إلى الساحل الباكستانى بالقرب من

كراتشى، مروراً بالأراضى الأفغانية. ولكن شركة أرجنتينية تدعى «برايداس للطاقة»، تقول: إن إقامة خط الأنابيب يمكن أن يعود على أفغانستان بما يقرب من ٣٠٠ مليون دولار سنويّا، تنافس أونوكال على العطاءين.

وتقول المصادر الأفغانية فى واشنطن: إن منافسة الشركة الأرجنتينية كانت أحد الأسباب الرئيسة، التى أدت فى الواقع إلى إعادة واشنطن النظر فى موقفها من حركة طالبان، وكشفت هذه المصادر أن شركة أونوكال الأميركية قد عقدت عدة اجتماعات مع مسئولى وزارة الخارجية الأميركية فى أخريات عام ١٩٩٧، وقامت «بمحاولات لإقناع الخارجية بدعم محاولاتها الفوز بالعطاء». وفى حين أن المصدر الأفغانى قال: إن الحوار لم ينقطع بين طالبان والحكومة الأميركية على مدى السنتين الماضيتين «عبر قنوات مختلفة منها وزارة الخارجية والأجهزة الأمنية الباكستانية»، فإنه أشار إلى أن «أونوكال» حاولت «رفع مستوى هذا الحوار بين طالبان وواشنطن وتسريعه» عن طريق دعوة وفد طالبان إلى الولايات المتحدة.. وكانت تقارير قد ذكرت أن مفاوضات جارية منذ بضعة أشهر بين الخارجية الأميركية وحكومة طالبان حول شروط الاعتراف بحكومة الأخيرة، وأن أهم تلك الشروط كان الموافقة على تسليم الملياردير أسامة بن لادن، الذى تتهمه واشنطن بأنه يمول عديداً من الحركات الإسلامية المتطرفة، وربما كان مسئولاً عن تمويل عمليات محددة، قام بها أنصاره ضد منشآت ومصالح أميريكية فى المنطقة.

وقالت «تيرى كوفنجتون»، الناطقة باسم الشركة الأميركية أونوكال، ردًّا على سؤال عما إذا كانت شركتها هى التى رتبت اللقاء مع مسئولى الخارجية الأميركية: إن «الوفد طلب زيارة مكاتبنا ووجهنا إليهم الدعوة للقيام بالزيارة»، ولكنها امتنعت هى الأخرى عن الكشف عن فحوى الاجتماعات التى أجراها الوفد فى واشنطن، وعما إذا كان وراءها دافع سياسى، ولكن كوفنجتون أقرت

بأن شركتها معنية بمشروع خطى الأنابيب، وأن المنافسة «احتدت» مع الشركة الأرجنتينية وشركات أخرى.

وضم الوفد الأفغانى كلا من القائم بأعمال وزير الصناعة والمناجم فى حكومة طالبان أحمد خان، والقائم بأعمال وزير الثقافة والإعلام أمير متقى، ونائب وزير التخطيط دين محمد، بالإضافة إلى ممثل حكومة طالبان فى الأمم المتحدة مجاهد حكيم.. واجتمع الوفد الأفغانى بعددٍ من مسئولى وزارة الخارجية الأميركية، كان فى مقدمتهم المساعد الجديد لوزيرة الخارجية الأميركية لشئون جنوب آسيا «كارل أندرفورث»، الذى صادق مجلس الشيوخ الأميركى على تعيينه فى شهر نوفمبر ١٩٩٧، ومنسق شئون مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية «فيليب ويلكوكس» ومسئولون آخرون من مكتبى جنوب آسيا، ومكافحة الإرهاب بالخارجية الأميركية.

وحول ما إذا كانت اجتماعات أواخر ١٩٩٧ تعكس تغييرًا فى السياسة الأميركية تجاه حكومة طالبان وتمهيدًا للاعتراف بها، أكد مسئول فى وزارة الخارجية الأميركية أن الاجتماعات كانت ذات طابع تجارى وسياسى، ولكنه رفض الخوض فى التفاصيل. ولكنه كشف أن الخارجية أوضحت «للممثلين الأفغان بأن خط الأنابيب يمكن أن يكون معينًا للشعب الأفغانى، وإعادة إعمار أفغانستان، ولكن ذلك لن يتم قبل أن تكون هناك تسوية سياسية». وأضاف أن الخارجية الأميركية أبلغت ممثلى الوفد الأفغانى أن على حركة طالبان «أن تقيم حكومة عريضة التمثيل تشمل منافسيها، قبل أن تدعم واشنطن خط إقامة أنابيب النفط والغاز عبر أفغانستان».

وكان الوفد الأفغانى قبل وصوله إلى واشنطن وعقده اجتماعات مع مسئولى الخارجية الأميركية قد زار منشآت تابعة لشركة أونوكال بولاية تكساس الأميركية، كما اجتمع بعددٍ من مسئولى جامعة نبراسكا الأميركية، التى تقوم بتنفيذ تعاقد

تبلغ قيمته السنوية ما يقرب من مليون دولار، لتدرب الأفغان العرب على تعلم بعض الحرف الصناعية البسيطة، مثل: الخراطة والنجارة والكهرباء والإدارة والمهن الطبية المساعدة، ويمول هذا المشروع برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة.

وفى حين أن وزارة الخارجية الأميركية تصر على أن محادثات مسئوليها مع وفد طالبان كانت «صريحة ومفيدة»، وأنها اقتصرت على الحديث عن قضية بناء خط أنابيب الغاز وقضايا أخرى، مثل: إنتاج الحشيش والأفيون فى الأراضى التى تسيطر عليها طالبان، ومعاملة الحكومة للنساء فى أفغانستان، فإن مصادر أفغانية وثيقة الصلة بوفد طالبان فى واشنطن أقرت بأن الأميركيين «أثاروا مسألة بن لادن وأنصاره، وأن الأميركيين طرحوا القضية فى معرض النقاش، الذى دار حول قضية الاعتراف وشروط ذلك». وقال مصدر أفغانى: إن موقف الوفد الأفغانى الذى زار واشنطن تمثل فى الاستماع إلى الطرح الأميركى، ولكنه شدد على أنه ليس مخولاً للرد على الطروحات الأميركية، مع أنه مستعد لنقل الرسالة إلى قيادة طالبان. «وردا على سؤال حول ما إذا كان «رأس بن لادن أصبح على الطاولة»، قال المصدر الأفغانى: «نعم إن الأميركيين أثاروا قضيته وقضية عدد من الأفغان العرب الآخرين». وكشف المصدر الأفغانى أن المسئولين الأميركيين طرحوا «عدة قضايا سياسية» فى جلسات الحوار، التى عقدوها مع ممثلى حكومة طالبان. وزاد أن واشنطن «بدت معنية فعلاً بالعمل لإيجاد حل سياسى للقضية الأفغانية، ولكن ضمن شروط». وأوضح أن أهم شروط واشنطن هى التالى:

١ ـ أن تلتزم طالبان إقامة حكومة واسعة التمثيل، تشمل الفصائل الأخرى من المعارضة الأفغانية، ضمن تسوية سلمية يمكن التوصل إليها بمساعدة نشطة من واشنطن.

٢ ـ أن تلتزم حكومة طالبان عدم دعم الإرهاب، بما فى ذلك إيواء الإرهابيين أو تسليحهم أو توفير الدعم اللوجستى لهم.

٣ ـ يمكن العمل على حل مشكلة المئات من الأفغان العرب وغيرهم، الذين مازالوا يقيمون بصورة غير مشروعة فى أفغانستان «على مراحل».

٤ ـ أن تلتزم الحكومة الأفغانية الأعراف والأنظمة الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وخصوصًا النساء.

٥ ـ أن تلتزم مكافحة زراعة الحشيش والأفيون وغيرهما من المخدرات، وعدم المساعدة فى الاتجار بها.

وقال المصدر الأفغانى: إن قضية «بن لادن» بحثت بتوسع حين طرح البندان الثانى والثالث. وعلى الرغم من أنه قال: إن الوفد الأفغانى أكد للأميركيين أن بن لادن «ضيف» على حكومة طالبان، ولا يقوم بأية أعمال إرهابية من الأراضى الأفغانية، فإن الأميركيين أصروا على أنه يمثل خطرًا كبيرًا على المصالح الأميركية، ويمكن أن يكون مسئولاً عن عمليات استهدفت أميركيين. وعند هذا الحد قال المصدر الأفغانى: إن وفد طالبان «طلب تأجيل بحث هذه القضية وإحالتها إلى قيادة طالبان».

ومقابل ما تطلب واشنطن من طالبان القيام به، كشف المصدر الأفغانى أن المسئولين الأميركيين أبلغوا إلى الوفد الأفغانى أنهم مستعدون لعمل التالى:

١ ـ السعى لحل الأزمة سياسيًا فى أفغانستان بطريقة تبقى الحركة فى سدة السلطة، شريطة أن تشارك فعاليات وفصائل أخرى فى الحكم الأفغانى.

٢ ـ أن تعترف واشنطن بالحكومة الجديدة، وتقبل ممثليها الدبلوماسيين فى واشنطن وبقية المدن الأميركية الأخرى.

٣ ـ أن تسعى واشنطن لكسب الاعتراف الدولى لحكومة طالبان، كما تلتزم مساعدتها على الحصول على حق تمثيل البلاد فى جميع المؤسسات الدولية.

٤ ـ أن تعمل واشنطن على تقديم برنامج مساعدات أميركى شامل لأفغانستان، لمساعدتها على إعادة الإعمار والبناء.

٥ ـ أن تقف إلى جانب طلباتها للحصول على الدعم من المؤسسات الدولية التمويلية كالبنك وصندوق النقد الدوليين. ويعتقد المراقبون السياسيون فى واشنطن أن موافقة وزارة الخارجية على الاجتماع بممثلى طالبان، على هذا المستوى، يعنى أن الطريق أصبح ممهدًا فعلاً أمام تغيير كبير فى السياسة الأميركية تجاه أفغانستان وحكومة طالبان.

وجدير بالذكر أن الخارجية الأميركية كانت قد أغلقت فى مطلع العام ١٩٩٧ السفارة الأفغانية فى واشنطن، بعد نزاعات عنيفة بين ممثل طالبان فى السفارة وسفير الحكومة الأفغانية السابقة فى العاصمة الأميركية «واشنطن». ولكن واشنطن وافقت على الإبقاء على السفارة الأفغانية، التى تمثل الرئيس ربانى، مفتوحة فى الأمم المتحدة، ولكنها فى حين أغلقت السفارة فى واشنطن فإنها لم تطرد أيًّا من موظفيها، لا ممثل حكومة ربانى ولا ممثل طالبان. ويعتقد أن الحكومة الأميركية فى هذه المرحلة أرادت ألا تظهر، وكأنها تحبذ جهة على أخرى، ولكن اجتماع الخارجية اللاحق جاء على غير تلك السياسة المتحفظة.

ويبدو ما حدث مناقضًا تمامًا لتوجهات الحكومة الأميركية تجاه طالبان، حتى إلى منتصف عام ١٩٩٧. وبدا من تلك التوجهات فى الفترة القصيرة ـ السابقة على تلك التطورات الأخيرة ـ أن الحكومة الأميركية ليست على وشك أن تعترف بطالبان. وكانت تلك التوجهات تشير إلى أن واشنطن لا تراهن على طالبان، بل تتوقع أن تستمر المقاومة لها من الفصائل الأفغانية المعارضة.. فقد كانت وكالة المخابرات المركزية الأميركية قد أصدرت (فى أوائل ديسمبر ١٩٩٧) قبل أسبوعين فقط من الاجتماع الأخير، تقريرًا تكهن بأن النجاحات العسكرية، التى حققتها حركة طالبان فى السنتين الماضيتين (٩٦ و ١٩٩٧) «لا تضمن أن تتمكن الحركة من السيطرة على كامل أنحاء أفغانستان حتى فى الأمد البعيد»، كما تكهن بأن الفصائل المعارضة يمكن أن تواصل المقاومة ضد طالبان عسكريًّا من مواقع صغيرة، أو من قواعد فى دول مجاورة، فضلاً عن أن السياسات الاجتماعية

المحافظة التى تحاول طالبان تطبيقها قد تؤدى إلى شكل من أشكال المقاومة المدنية ضدها فى المناطق التى تسيطر عليها».

وكذلك تحدث التقرير عن علاقة طالبان بإيران، فى حال سيطرة الأولى على كامل أرجاء أفغانستان، وقال: إن تلك العلاقات بين طالبان وإيران من الممكن أن تظل «ضعيفة»، إلا أنه يضيف أن العوامل التى ستحكم تلك العلاقات ستتمثل فى الطريقة التى ستعامل بها طالبان الأقلية الشيعية فى أراضيها، واحترام حدود إيران، واستمرار مساعدة إيران لعناصر مناوئة لطالبان.

ولكن التقرير لم يسم حركة طالبان بأنها حركة إسلامية أصولية، وإن كان هاجمها من مناح أخرى. وقال التقرير: إن طالبان «لا يبدو حتى الآن أنها ملتزمة أية أجندة إسلامية راديكالية، ولكن علاقاتها بحركات متشددة وعلاقتها مع المعارض السعودى المتشدد «أسامة بن لادن» يمكن أن تجر الحركة إلى تحالف مع حركات إرهابية (أعلن فى ٢٣/ ٢/ ١٩٩٨): أن قادة إسلاميين مقيمين فى أماكن مختلفة قد شكلوا «جبهة عالمية لجهاد اليهود والصليبيين». وأصدر هؤلاء القادة بيانًا تضمن «فتوى شرعية»، تفيد أن «حكم قتل الأميركان وحلفائهم، مدنيين وعسكريين، فرض عين على كل مسلم». وأوضح البيان أن من بين مؤسسى الجبهة كلا من: أسامة بن لادن، وزعيم جماعة «الجهاد» المصرية الدكتور أيمن الظواهرى، والقطب البارز فى تنظيم «الجماعة الإسلامية» المصرى الشيخ رفاعى أحمد طه (أبو ياسر)، وسكرتير جمعية علماء باكستان «مير حمزة»، وزعيم «حركة الأنصار» فى باكستان «فضل الرحمن خليل»، وزعيم «حركة الجهاد» فى بنجلاديش الشيخ «عبد السلام محمد». وجاء فى البيان: «لا أحد يجادل اليوم فى حقائق توافرت عليها الشواهد، وأطبق عليها المتصلون. ونحن نذكرها ليتذكر من تذكر وليهلك من هلك ويحيى من حى عن بينة»، وعدّ أن «أميركا تحتل أرض المسلمين»، وأضاف: «رغم الدمار الكبير الذى حل بالشعب العراقى، ورغم العدد الفظيع من القتلى الذى جاوز المليون، يحاول الأميركيون مرة أخرى معاودة هذه المجازر المروعة ـ أزمة تفتيش القصور الرئاسية فى فبراير

١٩٩٨، والتهديد بضرب العراق من قبل أمريكا وبريطانيا، بغرض إجبار قيادته على احترام القرارات الدولية ـ كأنهم لم يكتفوا بالحصار الطويل بعد الحروب العنيفة ولا بالتمزيق والتدمير، فها هم يأتون اليوم ليبيدوا بقية هذا الشعب»... «وإذا كانت أهداف الأميركان من هذه الحروب دينية واقتصادية.. فإنها كذلك تأتى لخدمة دويلة اليهود، وبصرف النظر عن احتلالها لبيت المقدس وقتلها للمسلمين. ولا أدل على ذلك من حرصهم على تدمير العراق أقوى الدول العربية المجاورة، وسعيهم إلى تمزيق دول المنطقة إلى دويلات ورقية تضمن بفرقتها وضعفها بقاء إسرائيل».

ووجه البيان الحديث إلى الأمة المسلمة قائلاً: «إن كل تلك الجرائم والبوائق من الأميركان هى إعلان صريح للحرب على الله ورسوله ﷺ، وقد أجمع العلماء سلفًا وخلفًا، عبر جميع العصور الإسلامية على أن الجهاد فرض عين إذا داهم العدو بلاد المسلمين. ونحن بناء على ذلك وامتثالاً لأمر الله تعالى، نفتى جميع المسلمين بالحكم التالى: إن حكم قتل الأميركان وحلفائهم مدنيين وعسكريين فرض عين على كل مسلم، أمكنه ذلك فى كل بلد تيسر فيه ذلك؛ حتى يتحرر المسجد الأقصى من قبضتهم، وحتى تخرج جيوشهم من كل أرض الإسلام»، وتابع: «إننا باسم الله، ندعو كل مسلم يؤمن بالله ويرغب فى ثوابه إلى امتثال أمر الله بقتل الأميركان ونهب أموالهم فى أى مكان وجدهم فيه وكل وقت أمكنه ذلك»، ودعا البيان علماء المسلمين وقادتهم وشبابهم «إلى شن الغارة على جنود إبليس من الأميركان».. وقالت مصادر إسلامية خارج مصر إن هؤلاء القادة «وضعوا الخلافات جانبًا، واتفقوا على توحيد الهدف الدى يسعون إليه»، وأنهم «بصدد وضع آليات تنفيذ ما جاء فى البيان».

لكن هذه المصادر ذكرت أن الاتفاق يعكس «تقاربًا فى وجهات نظر ومواقف تنظيمى جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية المصريين»، موضحة أنها المرة الأولى التى يوقع فيها زعماء التنظيمين على بيان واحد، ويتفقون على قضية استراتيجية منذ تم الانفصال بين التنظيمين عام ١٩٨٣.

والمعروف أن تنظيم «الجهاد» نشأ فى منتصف السبعينيات، وكان عبارة عن جماعات متفرقة، تمكن المهندس «محمد عبد السلام فرج» (أعدم بعد اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات) من توحيدها، فى حين نشأت «الجماعة الإسلامية» فى الفترة نفسها بين الأوساط الطلابية فى الجامعات، وكان يقودها «كرم زهدى» (يقضى عقوبة السجن المؤبد حاليًا فى قضية اغتيال السادات). وأسفر لقاء عقد بين «فرج» و«زهدى» فى بداية العام ١٩٨١ عن اندماج التنظيمين فى تنظيم واحد، نفذ أعضاء فيه عملية اغتيال الرئيس المصرى، ولكن خلافات دبت داخل السجن بين قادة الجماعتين أدت إلى انفصالهما.

وأشار المراقبون إلى أن التناقضات بين تنظيمى «الجماعة الإسلامية»، وجماعة «الجهاد» المصريتين حالت، خلال السنوات الماضية، دون اتفاق التنظيمين على مواقف موحدة تجاه قضايا عدة، يحتاج تجاوزها إلى وقت طويل، الأمر الذى يرجح أن الظواهرى وطه عقدا لقاءات مطولة فى حضور بن لادن؛ لتجاوز الخلافات والتغلب على التناقضات).

ويضيف التقرير أنه على الرغم من أن طالبان تقول إن بن لادن «ضيف» عليها، وأنها لن تسمح له بالقيام بأعمال إرهابية من أراضيها، فإن «قدرة بن لادن على تقديم الدعم المالى لطالبان قد تبطئ قيامها بأى عمل ضده» (أفادت مصادر أفغانية مطلعة، فى ١٢/ ٣/ ١٩٩٨، أن أسامة بن لادن المقيم فى مدينة «قندهار» جنوب غربى أفغانستان (خاضعة لحركة طالبان)، يقوم الآن بدور الوسيط بين الحركة وبعض القادة الميدانيين فى ولاية «لجمان» شرق أفغانستان، وعلى رأسهم «عبد الله جان» التابع للحزب الإسلامى بزعامة «قلب الدين حكمتيار»، الذى دخل حديثًا على خط المواجهة مع طالبان، إلى جانب المعارضة، بعد غياب دام عامًا كاملاً فى طهران.. وكانت المعارضة الأفغانية قد تمكنت فى أخريات العام ١٩٩٧ من الاستيلاء على بعض البلدان الاستراتيجية شرق أفغانستان، ويستعد بعض قادتها الميدانيين لحشد فى الشرق؛ لشن هجوم مضاد على طالبان.

وأكدت مصادر مقربة من حركة طالبان أن «بن لادن» اشترى حوالى ٢٧٠

سيارة بيك أب، وصلت فى بدايات العام ١٩٩٨ إلى جمهورية تركمانستان المجاورة للمناطق الأفغانية، التى تسيطر عليها حركة طالبان، ثم نقلت بعد ذلك إلى داخل الأراضى الأفغانية.. وكان بن لادن قد تبنى عددًا من المشروعات الاقتصادية الكبيرة فى الجنوب والجنوب الغربى من أفغانستان، شملت بناء سد ضخم، وشق عدد من الترع والمصارف وتمهيد كثير من الطرق، هذا عدا بعض المشروعات الإنتاجية بغرض دعم أهالى المنطقة اقتصاديًّا.. وقد تردد أن بن لادن قد أدخل المستشفى فى كابول فى الأول من مارس ١٩٩٨، ويبدو أن فحوصات عادية أجريت له، عاد بعدها إلى مقر إقامته الدائم فى قندهار.. ويقيم مع بن لادن العشرات من العرب مع عائلاتهم، وبعضهم شارك فى المعارك، التى خاضتها الحركة ضد معارضيها، وسقط عدد منهم قتلى وجرحى). كما اتهم تقرير «سى. أى. إيه» الحركة بأنها ضالعة فى تجارة المخدرات المحلية والدولية، ويقول: إن «أهمية إنتاج المخدرات فى المنطقة التى تحت سيطرتها للاقتصاد المحلى يحد من رغبة طالبان فى تقليص أو ضرب هذه التجارة».

وكذلك فإن تقرير حقوق الإنسان الذى أصدرته وزارة الخارجية فى مطلع العام ١٩٩٧ أيضًا، اتهم طالبان بالقيام «بممارسات تمييزية وواسعة النطاق ضد النساء والبنات» فى البلاد، ووصف التقرير تلك الممارسات بأنها أعادت البلاد إلى العصور الحجرية!.. وطالب بوقف تلك الممارسات.

إذًا، ما الذى حدث؟ وهل باتت واشنطن مستعدة للاستدارة ١٨٠ درجة فى موقفها من طالبان، لكى تعترف بها؟

يقول المراقبون والمسئولون الأميركيون السابقون المعنيون بالشأن الأفغانى: إن واشنطن برفعها سقف نشاطها فى السعى إلى حل سلمى للأزمة الأفغانية، يبدو أنها تريد استغلال عدد من الأحداث المتقاطعة، التى يمكن أن توفر الفرصة الأفضل منذ سنوات للتوصل إلى مثل هذا الحل. ومن هذه الأحداث القناعة على نطاق واسع بأن طالبان قد بلغت مداها من حيث السيطرة على الأرض فى

أفغانستان، وأنه ليس من المرجح لها أن تحتل أراضٍ أخرى ذات أهمية فى تغيير موازين صراعها مع منافسيها.

كما يعتقد هؤلاء المراقبون أن تحسن الأجواء «ولو خطابيًّا بين طهران وواشنطن ربما دفع باتجاه نوع من التعاون بين البلدين؛ من أجل حل الأزمة الأفغانية». والدليل على ذلك أن ممثلين عن الحكومتين الأميركية والإيرانية بدأوا منذ نوفمبر ١٩٩٧ اجتماعات هادئة فى نيويورك، ضمن مجموعة من الدول الأخرى المعنية بحل الأزمة الأفغانية، من أجل إيجاد مخرج سلمى للأزمة الأفغانية الدموية، التى أدت إلى قتل عشرات الآلاف، وتدمير البلاد وإعادتها إلى القرون الوسطى. ويسعى أعضاء هذه اللجنة، كلٌّ له أهدافه وأجندته السياسية، إلى صوغ مسوَّدة ورقة سياسية، تسمح بأن تكون مقدمة لإيجاد ذلك المخرج السياسى.

وتوفر هذه اللقاءات، التى بدأت تولى خاتمى الحكم رسميًّا فى شهر أغسطس ١٩٩٧ لا مجرد فرصة نادرة للاتصال المباشر بين الدبلوماسيين الأميركيين والإيرانيين، بل فرصة لإقامة علاقة أطول بين واشنطن وممثلى حكومة خاتمى. وعلق مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشئون جنوب آسيا «كارل أندرفورث»، الذى يقود الجانب الأميركى فى هذه اللقاءات على هذه الاجتماعات، بأن واشنطن تأمل فى أن يقوم الإيرانيون بدور إيجابى فى ممارسة نفوذهم؛ من أجل وقف القتال وإحلال السلام فى أفغانستان.

وتشارك فى هذه اللقاءات عدا إيران والولايات المتحدة، روسيا والصين، وعدد من جيران أفغانستان من جمهوريات آسيا الوسطى، مثل: أوزبكستان وطاجيكستان. وتجرى هذه اللقاءات، التى يترأسها مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى أفغانستان «الأخضر الإبراهيمى»، فى الأمم المتحدة وبرعايتها، وتسعى اللجنة إلى إقناع حركة طالبان، التى تسيطر على أكثر من ٨٠ بالمائة من الأراضى الأفغانية بالتوصل إلى حلول وسط مع الفصائل المعارضة لها؛ من أجل

تسوية سلمية، تضمن تشكيل حكومة ذات قاعدة تمثيلية عريضة لجميع فئات المجتمع الأفغانى وفصائله السياسية.

ويبدو أن الولايات المتحدة باتت مستعدة أكثر من ذى قبل لممارسة ضغوط على حركة طالبان؛ لدفعها نحو تسوية سلمية مع منافسيها، مما يسمح بالعمل على تحقيق الاعتراف الدولى بها، والذى تطمح إليه. وقال أندرفورث: إنه يأمل أن يكون الوفد الأفغانى الذى زار واشنطن قد حصل «على تصور أكثر واقعية للولايات المتحدة، وعن رغبتنا فى لعب دور بناء أكثر فى إنهاء الصراع فى أفغانستان».

غير أنه قال: إنه ليس بمقدور «طالبان أن يحصلوا على ما يريدون، إن عليهم أن يتوصلوا إلى ترتيبات بحيث تؤخذ مصالح الجماعات الأخرى فى الحسبان».

وعن مشاركة إيران فى هذه المحادثات، قال السفير الأميركى السابق فى باكستان، والزميل بجامعة الدفاع القومية الأميركية «روبرت أوكلى»: إن لإيران مصالح تجارية منافسة للمصالح الأميركية فى المنطقة، بما فى ذلك خططها لبناء خط أنابيب نفطى خاص بها من آسيا الوسطى مرورًا بأراضيها». وأضاف أن إيران «تعرف أن الحرب الضروس فى أفغانستان المجاورة التى لا يبدو أن أحدًا من طرفيها قادر على الفوز بها وحسمها، لا توفر المناخ الآمن لبناء الثقة المطلوبة لدى الشركات الأجنبية، التى تريد الاستثمار فى بناء مثل هذا الخط عبر الأراضى الإيرانية». وزاد أن إيران «تواقة أيضًا لإنهاء هذه الحرب؛ من أجل تأمين عودة مليونى لاجئ أفغانى، لجأوا إلى أراضيها منذ بدء الحرب فى تلك الدولة فى مطلع الثمانينيات».

ويقول السفير الأميركى السابق: إن طالبان «أصبحت ميالة أكثر إلى دور أميركى لحل الأزمة؛ لأنها تدرك أن الوقت لم يعد فى صالحها». ويضيف أن طالبان لن تستطيع «أن تكون قوية بما يكفى، بالنظر إلى المشاكل الجغرافية المستعصية، التى تواجهها لاحتلال جميع أرجاء البلاد. ويضيف أن الشيعة

«أصبحوا قوة يعتد بها فى السنتين الماضيتين أولاً بسبب الدعم الإيرانى المتواصل لهم، وثانيًا بسبب خبرتهم القتالية التى اكتسبوها من حربهم ضد الطالبان فى هذه الفترة». . ويضيف أوكلى أن السياسات الإقليمية تلعب دورها فى تهيئة الأجواء لدور أميركى نشط فى حل الأزمة سلميًّا، ويشير فى هذا الصدد إلى انتخاب «خاتمى»، ورغبته الصريحة فى فتح أبواب الحوار مع واشنطن؛ من أجل استكشاف إمكانية رفع العزلة التى تعيشها بلاده بسبب السياسات الأميركية، وهو مستعد لأن يساعد واشنطن، كما تظهر اجتماعات نيويورك، فى أن تعمل على إعداد تسوية سلمية؛ شريطة الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأقلية الشيعية فى أفغانستان بالطبع.

ويشير «أوكلى» أيضًا إلى أن الأوضاع السياسية الداخلية فى باكستان باتت مهيأة الآن لتركيز نظر رئيس وزرائها نواز شريف، بعد أشهر من المشاكل والأزمات، على حل الأزمة الأفغانية. . وفى حين توقع أوكلى أن تشهد الأشهر الأولى من عام ١٩٩٨ «تطورات مهمة» على صعيد الاتجاه الذى ستتخذه العلاقات بين واشنطن وطالبان، فإنه شدد على أن «الكثير من ذلك يعتمد على الكيفية التى سترد بها طالبان على العرض الأميركى». وقال: إن الكرة الآن فعلاً فى الملعب الطالبانى. وحين سئل عما إذا كانت طالبان يمكن أن تتخلى عن بن لادن، مقابل اعتراف أميركى، قال: «لحظة الحقيقة قد دنت، فإما الولايات المتحدة بنفوذها وهيبتها وإمكاناتها، وإما «بن لادن» وملاييه»!!

* * فى حديث صريح لرئيسة الوزراء الباكستانية السابقة بينظير بوتو عن ملابسات عزلها عن السلطة أواخر العام ١٩٩٦، قالت: إن ذلك جاء نتيجة «قرار دولى» بسبب رفضها منح شركة «يونوكول» الأميركية عقدًا لمد أنابيب الغاز من تركمانستان إلى باكستان، إضافة إلى رفضها المساومة على كشمير، فى حين أبدى خلفها نواز شريف استعداده لذلك.

وعن العلاقة بين قرار عزلها وقضية أنابيب الغاز، قالت بوتو: «كنت وقعت

مذكرة تفاهم مع شركة برايداس (الأرجنتينية) لمد أنابيب الغاز من تركمانستان إلى باكستان (مروراً بالأراضى الأفغانية). وجاء من يطلب منى بفظاظة ووقاحة إلغاء المذكرة، وإبرام العقد مع شركة يونوكول الأميركية، وحين رفضت اتهمت بالفساد!».

هل تقصد بوتو أن الأميركيين طلبوا ذلك مباشرة، وما صحة الإشاعات عن المشاجرة التى دارت بينها وبين ديبلوماسى أميركى قبل عزلها؟ أجابت: «لا أريد الدخول فى التفاصيل، لكنه جاء من يقول لى إذا كنت تريدين البقاء فى منصبك، عليك أن تحافظى على مصالحنا الاقتصادية، وإلا ستصبحين خارج السلطة، ويزج بزوجك فى السجن».

وهل يعنى ذلك أن للأميركيين فى باكستان نفوذًا قويًّا إلى هذا الحد؟

قالت: «كل ما استطيع قوله أنه قبل أشهر من عزلى، طلب منى إلغاء عقد برايداس، وبعد ثلاثة أشهر عزلت وقالوا لى بوضوح: إلغ العقد، وإلا جرى تدميرك... يا أبيض يا أسود... بهذا الوضوح»!

* * *